

Distr. General
14 December 2009

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس
الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
بالي، إندونيسيا، ٢٤ - ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة: البيئة في النظام
المتعدد الأطراف

ورقة معلومات أساسية للمشاورة الوزارية

ورقة نقاش مقدّمة من المدير التنفيذي

الاقتصاد الأخضر

الموجز

أعدت هذه الوثيقة لتزويد الوزراء بمعلومات أساسية موجزة عن فحوى الموضوع الثاني من المشاورات الوزارية التي ستعقد خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وعنوانه "البيئة في النظام المتعدد الأطراف: الاقتصاد الأخضر". والقصد من هذه المعلومات حفز النقاش خلال المشاورات الوزارية.

مقدمة

١ - ستركز المناقشات في المشاورات الوزارية التي ستعقد خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على موضوع "البيئة في النظام المتعدد الأطراف". وفي إطار هذا الموضوع الجامع، ستناقش ثلاثة مواضيع مترابطة ذات أهمية كبيرة في جدول الأعمال الدولي. وسيتناول الموضوع الثاني "الاقتصاد الأخضر". وستستند المناقشات إلى المشاورات الوزارية التي عُقدت خلال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى، كما وردت في ملخص الرئيس^(١).

٢ - وستتيح المشاورات لوزراء البيئة في العالم الفرصة لتحقيق التالي:

(أ) الحصول على معلومات مستكملة شاملة عن آخر التطورات في مجال الاقتصاد الأخضر ضمن إطار المنتديات الدولية الكبرى المعنية بالسياسات وعبر مبادرة الاقتصاد الأخضر التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) مناقشة الكيفية التي طُبِّقَ بها مفهوم الاقتصاد الأخضر على المستوى القطري؛

(ج) الاستعانة بالسياسات والعمليات القائمة التي تدعم التحوّل إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإلى الاقتصاد الأخضر؛

(د) بحث مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، ولا سيما ما يتعلق بتركيزه على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

أولاً - الاقتصاد الأخضر: معلومات أساسية وتعريف

٣ - شهد العالم خلال السنتين الماضيتين ظهور أزمات عالمية متعددة ذات صلة بالغذاء والوقود والمياه العذبة والمالية. ومؤخراً كان هناك عدم استقرار في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، ونقص في الأغذية العالمية وندرة في المياه ولكن طغت عليها أزمة مالية واقتصادية لا تزال آثارها قائمة ومحسوسة في معظم أنحاء العالم. وقد تعقّد الوضع أكثر بتغير المناخ الذي هو ظاهرة تزيد من حدة آثار كل أزمة من الأزمات العالمية. وقد مسّت تلك التأثيرات جميع أنحاء العالم ولها انعكاسات محددة على تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين أن الحكومات والمجتمع الدولي يواجهان بلا شك تحديات متنوعة وخطيرة، فإنّ هذا الوضع يتيح في ذات الوقت فرصاً حقيقية لإحداث تحول جذري عما يمكن تسميته "بحالة سير الأمور بالشكل المعتاد".

(١) المرفق الثاني للوثيقة A/64/25 مستنسخة باعتبارها الوثيقة UNEP/GCSS.XI/INF/9. ويجسد ملخص الرئيس الحوار التفاعلي الذي دار بين الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين الحاضرين في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى. وهو يبيّن الآراء التي قُدمت ونوقشت وليس توافقاً للآراء حول جميع النقاط التي أثارها المشاركون.

٤ - وعلى الرغم من أن نموذجنا الاقتصادي السائد حالياً قد أحدث على مرّ الزمن تحسناً واضحاً في رفاه الكثير من المجتمعات، فإنّ عملياته أفرزت أيضاً "مؤثرات خارجية" سلبية كبيرة على شكل مخاطر بيئية عالمية (مثل تغير المناخ) وانتشار واسع لحالات الندرة الإيكولوجية (مثل حالات النقص في المياه). وعلاوة على ذلك، لا يعترف هذا النموذج بهذه المؤثرات الخارجية الهامة في حسابات المجتمع التي تركز في قسط كبير منها على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المؤشر الكلي الرئيسي للنمو. ونتيجة لهذه العوامل ولغيرها من الأسباب، يستهلك نشاطنا الاقتصادي حالياً كتلة حيوية أكبر مما تنتجه الأرض بشكل مستدام (أي أنّ الأثر الإيكولوجي يتجاوز موارد كوكبنا). وهو يستنفد أيضاً رأس المال الطبيعي الذي تشكل خدمات نظامه الإيكولوجي جزءاً رئيسياً من رفاه الفقراء، مما قد يؤدي إلى استمرار واستفحال الفقر المتفشي وأوجه التفاوت في توزيع الثروات. وتمثّل هذه المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تهديدات خطيرة على أجيالنا المقبلة. ومن ثم، يمكن تعريف نموذجنا الاقتصادي الطاغى بأنه "اقتصاد بني".

٥ - وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يمكن تعريف "الاقتصاد الأخضر" بأنّه نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسّن رفاه البشر، ولا يعرّض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة.

٦ - وينطوي الاقتصاد الأخضر على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي. وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاعات الخضراء، تدعّمه في ذلك إصلاحات تمكينية على مستوى السياسات. وتتيح هذه الاستثمارات، العمومية منها والخاصة، الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والبنى التحتية والمؤسسات، وهي تفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة. وسوف تفضي عملية إعادة رسم الملامح هذه إلى زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد، وارتفاع عدد الوظائف الخضراء واللائقة، وانخفاض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج، وتقلص النفايات والتلوّث، وانحسار كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٧ - ورغم أنّه سيكون من الضروري قياس التقدّم المحرز نحو بلوغ الاقتصاد الأخضر، فإنّه من غير المجدي وضع مؤشرات عامة لهذا الاقتصاد تنطبق على جميع البلدان وذلك بالنظر إلى الفوارق في الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية بينها. ولكن التركيز على عملية التحول إلى الأخذ بالاقتصاد الأخضر يسلم بأنّ البلدان ستسلك سبلاً شتى لبلوغ هذا الهدف، وبأنّ اقتصاداً أخضر في بلد ما قد يبدو مختلفاً عن نظيره في بلد آخر.

٨ - وبغض النظر عن الطريق الذي سيعتمده أي بلد لتحقيق الاقتصاد الأخضر، فإنّ التحول بوسعه أن يتيح منافع عديدة. فهو يستطيع مثلاً أن يساعد على تخفيف أوجه القلق إزاء توفير الأمن في مجال الغذاء والطاقة والمياه. وعلى نطاق أوسع، من شأن هذا التحول أن يدعم تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يوفر أيضاً فرصة لإعادة النظر في هياكل الإدارة الوطنية والدولية ولبحث ما إذا كانت هذه الهياكل تسمح للمجتمع الدولي بالتصدي للتحديات البيئية والإنمائية الحالية والمقبلة وبالاستفادة من الفرص الناشئة.

ألف - الاقتصاد الأخضر وتغيير المناخ

٩ - إن التحول إلى اقتصاد أخضر سوف يساعد أيضاً على التصدي للتحديات التي يطرحها تغيير المناخ. وإذا ظلت الأنماط الحالية لاستهلاك الطاقة على ما هي عليه، فإن الوكالة الدولية للطاقة تقدر أن تشهد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون زيادة بنسبة ١٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.^(٢) وارتفاع بهذا الحجم في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد يزيد، وفقاً للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بمعدل ٦ درجات مئوية، مما يؤدي إلى احتمال حدوث تغيير لا رجعة فيه في البيئة الطبيعية.^(٣) ويُقدّر أن تفضي هذه المستويات من الانبعاثات الجامحة إلى خسائر اقتصادية تصل سنوياً إلى ما بين ٥ إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتتسم هذه التقديرات بمزيد من القنامة بالنسبة للبلدان الأكثر فقراً، حيث تزيد الخسائر السنوية عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نظراً لضعف هذه البلدان حيال تغيير المناخ.^(٤) وبذلك، يكتسي التخفيف من وطأة هذه المخاطر والتكيف مع تغيير المناخ أهمية حاسمة.

١٠ - والاستثمار في الاقتصاد الذي يتسم بقلّة الكربون ونجاعة الموارد هو وسيلة محدّدة لمواجهة هذا التحدي. وقد بدأت بعض البلدان في السير في هذا الاتجاه كجزء من مجموعات الحوافز الاقتصادية التي وضعتها (أنظر الفصل الرابع أدناه). كما شكلت سنة ٢٠٠٨ التاريخ الذي شهد لأول مرّة تجاوز استثمارات مصادر توليد الطاقة البديلة، التي بلغ حجمها ١٤٠ بليون دولار، الاستثمارات في مصادر توليد الطاقة بالوقود الأحفوري وقدرها ١١٠ بليون دولار.^(٥)

١١ - ولئن كانت هذه الإنجازات والاتجاهات تبعث على الانشراح، فإن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد. وقد تبين للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يجب أن تقلص بنسبة ٥٠ إلى ٨٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ من أجل ضبط زيادة متوسط الحرارة العالمية فيما بين ٢ و٢,٤ درجات مئوية.^(٦) وجاء في تقدير الوكالة الدولية للطاقة أنه من أجل إحراز تقليص بنسبة ٥٠ في المائة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٥٠، لابد من إحراز استثمارات تراكمية بحجم ٤٥ ترليون دولار بحلول هذا الموعد.^(٧) وهذا يعني تخصيص استثمارات سنوية متوسطة تزيد قليلاً عن ١ ترليون دولار. وتمشياً مع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ستشمل نصف الاستثمارات تغطية نفقات إبدال التكنولوجيات التقليدية بتقنيات سليمة بيئياً وقليلة الكربون. والاستثمارات المتوقعة في قطاع الطاقة المتجدّدة وحدها سوف تفضي إلى

(٢) International Energy Agency, "Energy technology perspectives 2008: scenarios and strategies to 2050" (2008), executive summary, p. 1 (<http://www.ica.org/techno/etp/index.asp>).

(٣) Intergovernmental Panel on Climate Change, "IPCC fourth assessment report – climate change 2007: synthesis report, summary for policymakers", table SPM.6.

(٤) Stern, N., *The Economics of Climate Change: The Stern Review* (Cambridge University Press, 2007), executive summary, p. ix.

(٥) UNEP and New Energy Finance, "Global trends in sustainable energy investment 2009: analysis of trends and issues in the financing of renewable energy and energy efficiency" (2009), p. 11.

(٦) IPCC (أنظر الحاشية ٤).

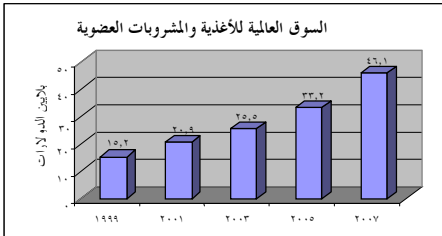
(٧) وكالة الطاقة الدولية (أنظر الحاشية ٢)، ص ٣.

إحداث ٢٠ مليون وظيفة إضافية على الأقل في هذا القطاع، مما يجعله مصدراً للعمالة أكبر بكثير من قطاع صناعة الطاقة بالوقود الأحفوري اليوم.^(٨)

١٢ - والاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته على أساس النظم الإيكولوجية يشكّل حلاً اقتصادياً أخضر آخر. إذ تستأثر الانبعاثات ذات الصلة بإزالة الأحراج وتدني الغابات بنحو ٢٠ في المائة من الانبعاثات العالمية الحالية من غازات الاحتباس الحراري. والزيادة في استثمارات الحدّ من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدني الغابات، والإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز الغطاء الغابي، المعروف باسم "REDD-plus" (برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية)، هي سبل فعالة من حيث التكلفة للحدّ بسرعة من نمو نسب الانبعاثات. كما أنّه من المسلّم به الآن على نطاق واسع أنّ النظم الإيكولوجية الصحية، التي يمتد نطاقها من الشعاب المرجانية والأراضي الرطبة إلى أشجار المنغروف والأراضي الخصبة، أساسية في التكيف بنجاح مع تغير المناخ. وإدارة هذه النظم والحفاظ عليها هما بمثابة درع وضمّان حيال تقلبات الطقس الحادة والتغير السريع في المناخ.

باء - الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدام

١٣ - وترتبط إقامة اقتصاد أخضر ارتباطاً وثيقاً بمجهود تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين. فحفز الاستثمار في الإنتاج المستدام يزيد من صافي الأرباح على مستوى الرفاه العائدة من الأنشطة الاقتصادية وذلك بإنجاز المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل. وممارسات الإنتاج المستدام تحدّ من



Source: *The World of Organic Agriculture*

استخدام واستنفاد الموارد وتفرز قدراً أقل من التلوث. وبالمثل، يستطيع حفز الطلب على منتجات تتسم بمزيد من الاستدامة عبر الترويج للاستهلاك المستدام أن يوجد أسواقاً جديدة للأعمال التجارية التي تتوخى الممارسات الإنتاجية المستدامة التي تفضي إلى زيادة تدفقات الإيرادات والوظائف

الجديدة. فعلى سبيل المثال توسعت الأسواق الرئيسية للأغذية والمشروبات العضوية بنسبة ١٠ إلى ٢٠ في المائة في المتوسط في الفترة من عام ١٩٩٩ و٢٠٠٧، ويصل حجم التجارة العالمية بهذه المنتجات حالياً إلى قرابة ٥٠ بليون دولار.^(٩)

١٤ - وكانت البلدان قد سلّمت لأول مرّة بضرورة تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ١٩٩٢. وفي إطار خطة جوهانسبرج للتنفيذ، اتفقت الحكومات خلال مؤتمر القمة العالمي بشأن

UNEP, *Green Jobs: Towards Decent Work in a Sustainable, Low-Carbon World: Policy Messages and Main Findings for Decision Makers* (2008), p. 14.

Sahota, A., "The global market for organic food and drink", in H. Willer and L. Kilcher (eds.), *The World of Organic Agriculture: Statistics and Emerging Trends 2009* (IFOAM, Bonn; FiBL, Frick; ITC, Geneva, 2009).

التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ على ضرورة وضع إطار للبرامج بغية التعجيل بالتحوّل اللازم نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومن أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تستطيع النظم الإيكولوجية تحمّلها. وشجّعت الحكومات أيضاً وضع إطار عشري لبرامج تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل توفير الدعم للمبادرات الإقليمية والوطنية التي تحسّن نجاعة واستدامة استخدام الموارد وعمليات الإنتاج وتعزّز الاستهلاك وأساليب العيش المستدامة. وفي هذا السياق، تم في عام ٢٠٠٧ تدشين الهيئة الدولية التابعة لليونيب والمعنية بالإدارة المستدامة للموارد وذلك من أجل تعزيز قاعدة المعارف العلمية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١٥ - وعلاوة على ذلك، سوف تبحث لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة اللتين ستُعقدان في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي، أولويات واحتياجات التحوّل إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتتيح الدورة الحالية للجنة فرصة هامة لدمج مقترحات التحليل والسياسات ذات الصلة بتعزيز الاقتصاد الأخضر في تصميم الإطار العالمي العشري لبرامج تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفي تنفيذه لاحقاً. ويستطيع هذا الإطار بالأخص أن يساعد على جمع طائفة واسعة من الممارسات المتعلقة بالسياسات وبناء القدرات على الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأن يركّز هذه الممارسات على القطاعات التي لها أهمية قصوى في إقامة اقتصاد أخضر.

١٦ - وهذا الزخم الدولي يكتسي أهمية خاصة نظراً لفرص الاقتصاد الأخضر الكثيرة المتاحة لمواصلة حفز الاستثمار في الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وبالفعل، يُتوقّع أن يتضاعف حجم السوق العالمية للمنتجات والخدمات البيئية وينتقل من ١,٣٧ ترليون دولار سنوياً في الوقت الحالي إلى ٢,٧٤ ترليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠.^(١٠)

جيم - الاقتصاد الأخضر وإدارة المواد الكيميائية والنفايات

١٧ - يعد تطوير التكنولوجيا النظيفة وتوفيرها من العوامل الحاسمة في النجاح في إقامة اقتصاد أخضر. وتنطوي التكنولوجيات العتيقة على خطر الأضرار بصحة البشر والبيئة. ويصدق هذا الأمر بالأخص على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. فالزيادة السريعة في استخدام المواد الكيميائية وإنتاج النفايات الصلبة والخطرة تؤدي غالباً إلى تلوث البيئة، ومخاطر صحية، وانبعاثات سُمّية، وتلف في الموارد. والتعرض مثلاً لمبيدات الحشرات وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية يشكل خطراً مهيناً كبيراً قد يتسبب في التسمّم والموت. وينجم عن حالات التسمّم بالمبيدات، التي يبلغ عددها سنوياً ٣ ملايين إصابة، حالات وفاة يصل عددها إلى نحو ٢٢٠.٠٠٠ حالة في العالم.^(١١)

١٨ - وقام المجتمع العالمي خلال العقد الماضي بإدراج المشاكل البيئية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات في مقدمة جدول أعمال السياسات الدولية. وتم إيلاء اهتمام خاص للفتنة الآخذة في

(١٠) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (أنظر الحاشية ٨)، ص ١٣.

(١١) Eddleston, M., and others, "Pesticide poisoning in the developing world – a minimum pesticides list," *Lancet* 360 (2002), p. 1163.

الاتساع التي تفصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وذلك فيما يتعلق بقدراتها على إدارة المخاطر ذات الصلة. واستناداً إلى هذا الزخم، قد يكون هناك مجال لإجراء المزيد من التحليلات وذلك بالنظر إلى تكلفة عدم التحرك لمعالجة مسألة إدارة المواد الكيميائية والنفايات وإلى المنافع المحتملة العائدة على صحة البشر والاقتصاد من التحرك. وتستطيع هذه المعلومات أن تساعد على ترجيح كفة الخيارات السياسية والإدارية الهادفة إلى تعزيز وتنفيذ البدائل الآمنة أكثر وإلى حفز التحوّل إلى الأخذ باقتصاد أخضر.

١٩ - وتستأثر إدارة النفايات الصلبة وحدها بنسبة متوسطة تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ في المائة من معظم ميزانيات المدن.^(١٢) والتصدي لهذا التحدي يمكن أن يتيح فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تدرّ صناعة إعادة التدوير مبلغ ٢٣٦ بليون دولار سنوياً، وهي تشغّل أزيد من مليون شخص في ٥٦ ٠٠٠ منشأة.^(١٣)

دال - الاقتصاد الأخضر وخدمات النظم الإيكولوجية

٢٠ - يتسم الاقتصاد البني الراهن إلى حدّ كبير بإهماله لرأس المال الطبيعي، ما لم يكن ذلك مصدراً للمواد والطاقة لإنتاج البضائع. وهذا الأمر يعود سببه بالأساس إلى أنّ البضائع والخدمات التي يتيحها رأس المال الطبيعي لا تكاد توجد لها أسواق، ونادراً ما يتم تسعيرها، وغالباً ما تكون متاحة بيسر ودون مقابل، وهي بذلك كثيراً ما تكون عرضة للتضرر بما يقع على الممتلكات العامة.

٢١ - وبخلاف ذلك، يحاول الاقتصاد الأخضر أن يُقحم ويستخدم القدرة الإنتاجية لرأس المال الطبيعي بالأخص في صياغة حلول لمن يعيشون في ظل الفقر ويعتمدون على الطبيعة في جزء كبير من موارد رزقهم. فقد تبين مثلاً في دراسة حديثة لليونيب أنّ النظم الإيكولوجية الساحلية والشعاب المرجانية توفر نسبة تقدّر بـ ٥٠ في المائة من مصائد الأسماك في العالم، والغذاء لنحو ٣ بلايين نسمة، بالإضافة إلى ٥٠ في المائة من البروتينات الحيوانية والمعادن لـ ٤٠٠ مليون آخرين في البلدان النامية.^(١٤)

٢٢ - ويُعتبر رأس المال الطبيعي بمثابة هياكل إيكولوجية معقدة وقيّمة تتيح لنا في نفس الوقت البضائع (مثل الأغذية والوقود والألياف)، والخدمات (مثل تنظيف الهواء، وتنظيم المياه العذبة، وتعديل المناخ) والأفكار (تطبيقات محاكاة الطبيعة التي يمكن أن تحدث تحولاً جذرياً في عملية الإنتاج التقليدية). واستخدام النظم الإيكولوجية للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه هو مثال بيان عمل الاقتصاد الأخضر. والمنافع العائدة من زيادة الاستثمارات في هذه الهياكل الإيكولوجية كبيرة. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات أحد التقارير التي أعدتها مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي إلى أنّ استثمار مبلغ ٤٥ بليون دولار في المناطق المحمية من شأنه أن يضمن

World Bank, "Urban solid waste management" (see <http://www.worldbank.org/solidwaste/>). (١٢)

United States Environmental Protection Agency, "U.S. recycling economic information (REI study)" (January 2002) (see <http://www.epa.gov/osw/conserve/rrr/rmd/rei-rw/index.htm>). (١٣)

Nellemann, C., and others (eds.), *Blue Carbon: The Role of Healthy Oceans in Binding Carbon* (UNEP and GRID-Arendal, 2009). (١٤)

الخدمات الحيوية القائمة على الطبيعة، بما في ذلك عزل الكربون، وحماية مصادر المياه وتعزيزها، والوقاية من الفيضانات، وقيمتها ٥ ترليون دولار سنوياً.^(١٥) وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة كذلك إلى أن يمكن خلق ١٠ ملايين وظيفة خضراء جديدة بالاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات.^(١٦)

ثانياً - المشاورات بشأن الاقتصاد الأخضر في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

٢٣ - خلال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، شارك ممثلون لـ ١٤٧ بلداً، بمن فيهم ١١٠ وزراء ونواب وزراء و١٩٢ من كبار المجموعات وأصحاب المصلحة، في المشاورات رفيعة المستوى حول موضوع "العولمة والبيئة - الأزمات العالمية: هل هي فوضى وطنية؟". وقد أُعدَّ موجز لهذه المناقشات تضمّن تحديداً من رئيس مجلس الإدارة/المنتدى لبعض من التحديات والفرص الرئيسية التي أبرزها الوزراء، ورسائل واضحة بشأن إجراءات مقترحة موجهة لحكومات العالم ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢٤ - وعلى صعيد بيان التحديات، أشار الرئيس في موجزه إلى أن "إنشاء اقتصاد أخضر يسير جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف التنموية للألفية".^(١٧) بيد أنه حذر من أن "الحكومة وحدها لا يمكنها إدارة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتمويله، فالقطاع الخاص والمجتمع المدني يؤديان دوراً أساسياً لكنهما يحتاجان إلى محفزات وإلى بيئة استثمارية مواتية".^(١٨) هذا الإقرار يؤكد أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة في السياسات والاستثمارات والتغييرات في السلوك الضرورية لبناء اقتصاد أخضر.

٢٥ - وأكد الرئيس على نحو هام في موجزه أن "الاقتصاد الأخضر يتعلق بالاستهلاك والإنتاج معاً. فاستراتيجيات الإنتاج والاستهلاك المستدامة ضرورية لاخضرار الاقتصاد".^(١٩) وأشار، علاوة على ذلك، إلى أن "هناك مدى واسع من النماذج الواعدة للمشاريع والمبادرات الخضراء في كل المناطق. وفي كثير من الحالات تتطلب هذه الجهود استثمارات إضافية كبيرة وحوافز أكثر لتحسينها. وفي هذا السياق هناك حاجة لتقديم المساعدة المالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على أن تكون هذه المساعدة متوائمة مع الظروف الخاصة بكل بلد. كذلك هناك حاجة لبناء القدرات".^(٢٠)

(١٥) "The economics of ecosystems and biodiversity: an interim report" (European Communities, 2008), p. 38.

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بيان صحفي، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ (أنظر الموقع: <http://www.fao.org/news/story/en/item/10442/icode>)

(١٧) A/64/25، المرفق الثاني، صفحة ٤٦.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) المرجع نفسه.

٢٦ - وفيما يتعلق بالفرص، وجد الرئيس أن الأزمات الحالية توفر فرصة فريدة لإعادة هيكلة الاقتصادات بشكل أساسي حتى تشجع الطاقة الخضراء والنمو الأخضر والوظائف الخضراء وتحافظ عليها. كما أشار أيضاً إلى أن:

السياسات البيئية والاقتصادية يكمل بعضها الآخر: نحن بحاجة إلى استخدام آليات السوق النظامية لتعزيز الاستثمارات الجديدة والمبتكرة في مجال التكنولوجيا الخضراء. يجب تطويع الحلول والحوافز حسب قدرة كل بلد وحدود إمكاناته من حيث توفر الطاقة والثروة والموارد الطبيعية.^(٢١)

٢٧ - كذلك أكد الموجز أن "هناك حاجة للاستمرار في دراسة مفهوم الاقتصاد الأخضر، خصوصاً أنه يتعلق بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".^(٢٢)

استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتوسطة الأجل للفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

إن التحديات والفرص البيئية الحالية سوف تؤدي إلى انتقال البيئة إلى مركز صناعة القرار السياسي والاقتصادي بعد أن كانت تعتبر في أغلب الأحيان موضوعاً هامشياً على المستويات الحكومية الدولية والوطنية. وستبرز الروابط بين الاستدامة البيئية والاقتصاد بوصفهما مركز اهتمام رئيسي على صعيد صناعة السياسات العامة ومحددات فرص السوق في المستقبل.

وستبرز طرق جديدة ومثيرة لتحقيق التنمية المستدامة من استخدام الأدوات الاقتصادية والنظامية والتكنولوجيات الجديدة والحالية ومن تفعيل دور أصحاب المصلحة بغية إنشاء بيئات فعالة بهدف الابتكار والحلول الخلاقة.

ثالثاً - مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاقتصاد الأخضر عام ٢٠٠٩

٢٨ - في أعقاب المشاورات الرفيعة المستوى بشأن الاقتصاد الأخضر والتي عقدت خلال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل كبير قدراته البحثية في مجال الاقتصاد الأخضر، كما عزز بقوة الشراكات لتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأخضر بشكل فعال، وشرع في تقديم خدمات المشورة المخصصة للبلدان المهتمة بتخصير اقتصاداتها. ونتيجة لذلك وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة نفسه كرائد عالمي في حركة الاقتصاد الأخضر من خلال مبادراته للاقتصاد الأخضر التي اضطلع بها برنامج البيئة خلال العام المنصرم. وترد معلومات تفصيلية أكثر في التقرير السنوي لبرنامج البيئة لعام ٢٠٠٩ الذي يبين كيف دعم مفهوم الاقتصاد الأخضر عمل البرنامج. ويمكن الاطلاع على قائمة بالتطورات الدولية البارزة الأخرى في عام ٢٠٠٩ المتصلة بتعزيز الاقتصاد الأخضر في المرفق بهذه الوثيقة.

(٢١) المرجع نفسه، صفحة ٤٧.

(٢٢) المرجع نفسه، صفحة ٤٩.

ألف - البحوث

٢٩ - نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آذار/مارس ٢٠٠٩ موجزاً للسياسات دعا فيه إلى معاهدة عالمية خضراء جديدة. وفي ذلك الموجز الذي أعد بالتشاور مع أكثر من ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، كرر برنامج البيئة توصيته للحكومات باستثمار واحد في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وأوصى الموجز على وجه الخصوص بأن تعطى الأولوية فيما يخص الاستثمار في البلدان المتقدمة للمباني ذات الكفاءة في استخدام الطاقة والنقل المستدام والطاقة المتجددة. أما فيما يخص البلدان النامية فقد أوصى برنامج البيئة بأن تعطى الأولوية للاستثمارات في الزراعة المستدامة وإدارة المياه العذبة والصرف الصحي.

٣٠ - واتبع موجز السياسات الأول المذكور بنشرة قدمها برنامج البيئة خلال قمة مجموعة العشرين في بتسبيرج بالولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقد تم في هذه النشرة بيان الخطوات المهمة التي اضطلعت بها الحكومات على صعيد عكس الاستثمارات الخضراء في حزم التحفيز المالية الوطنية. بيد أن التقرير حذر من أن فعالية هذه الحزم تعرضت لمخاطر التأخير في تخصيص الأموال.

٣١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في إطار الدراسة العالمية التي استضافها برنامج البيئة بعنوان "اقتصاديات الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي" قدمت نشرة عن قضايا المناخ تم فيها بيان أهمية الاستثمار في إصلاح الأنظمة البيئية والمحافظة عليها من أجل الحد من التغير المناخي والتكيف معه. وقد اتبعت هذه النشرة بنشرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة لصانعي السياسات الذين حثوا على تسريع وتحسين وتضمين استثمارات في إدارة وإصلاح الأنظمة البيئية. وتناقش هذه الدراسات بتفصيل أكثر في ورقة المعلومات الأساسية المرفقة الخاصة بالمشاورة الوزارية والمعونة "التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية".^(٢٣)

٣٢ - وفي دراسة ذات صلة عنوانها "الحل الطبيعي؟ دور الأنظمة الايكولوجية في الحد من التغير المناخي" قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ جرى عرض احتجاز الكربون وتخزينه من منظور الاقتصاد الأخضر. وبين هذا التقرير أن تعزيز الاستثمارات في مجال المحافظة على الأنظمة الايكولوجية وإصلاحها وإدارتها بصورة مستدامة هو أسلوب فعال لخفض معدلات التغير المناخي وتسريع تحقيق التنمية المستدامة.

٣٣ - وقد عجل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بوضع تقرير الاقتصاد الأخضر الذي سينشر في القريب العاجل، وهو دراسة عالمية للاقتصاد الأخضر، وذلك بتحديد مدى واسع من الشركاء للإسهام في التقييمات المعمقة للقطاعات المحتملة من أجل الاستثمارات الخضراء، بما في ذلك المدن والمباني والنقل وإدارة النفايات والطاقة المتجددة والزراعة والغابات والمياه ومصائد الأسماك والسياحة والتكنولوجيا النظيفة. وسيتضمن التقرير تحليلاً اقتصادياً ومقترحات بشأن النمذجة والسياسات للمساعدة في تحديد المجالات التي قد تكون لها عوائد بيئية واقتصادية تتعلق بالاستثمار. وسيتم في الأبواب الإضافية من التقرير استعراض مدى واسع من التدابير الوطنية والدولية المتعلقة بالسياسات واللازمة لدعم الانتقال

إلى الاقتصاد الأخضر. و ينتظر أن تقدم أول مسودة من التقرير لاستعراض النظراء بحلول أيار/مايو ٢٠١٠ على أن يتم نشر التقرير النهائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٣٤ - ويقود الفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد والبحوث المتعلقة بفصل استخدام الموارد والآثار البيئية عن النمو الاقتصادي. وقد استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه البحوث التي انطلقت عام ٢٠٠٧. ويهدف الفريق إلى تقديم تقييمات علمية معتمدة ومتناسكة ومستقلة للمحفزات والضغوط المرتبطة باستهلاك الموارد، وكذلك تقييمات لإمكانية استدامة الحلول التكنولوجية المحتملة والاستجابات للسياسات. ويضم الفريق زهاء ٣٠ خبيراً مرموقاً منظمين ضمن خمسة أفرقة عمل تعنى بالفصل، والآثار الاقتصادية للمنتجات والمواد، والوقود الحيوي، والتدفقات العالمية للمعادن وكفاءة المياه، وتتلقى هذه المجموعات الدعم من لجنة توجيه من ممثلي الحكومات ومن المفوضية الأوروبية وكيانات أخرى. وقد أصدر الفريق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أول تقرير له بعنوان "نحو إنتاج واستخدام مستدامين للموارد: تقييم الوقود الحيوي". وسيتم إصدار تقارير إضافية عن الفصل، والتقييم البيئي، والتدفقات من المعادن والمياه، خلال العامين القادمين. وستبرز هذه التقارير التحديات والفرص والخيارات البديلة لإدارة أكثر استدامة للموارد.

٣٥ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الأخرى المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، على صعيد إعداد تقرير عالمي عن التوقعات فيما يتعلق بالمواد الكيميائية، وذلك لأمر عدة من بينها تقديم قضية اقتصادية مقنعة وبيان الفرص الاقتصادية المرتبطة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وفي حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ شكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجنة توجيهية تتكون من ممثلي المؤسسات الأكاديمية والحكومات والقطاع الصناعي والمجتمع المدني لوضع المساسات الأساسية للتقرير.

باء - الشراكات

٣٦ - أطلقت تسع مبادرات مشتركة متعلقة بالأزمة المالية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تحت إشراف اللجنة البراجمية المشتركة الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وذلك من أجل الاستجابة للمخاطر التي تشكلها الأزمة المالية. وتم تعيين برنامج الأمم المتحدة للبيئة كوكالة رائدة لمبادرة اقتصاد أخضر مشتركة متعلقة بالأزمة. وبموجب هذا الدور عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أكثر من ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة ومع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي من أجل إصدار بيان مشترك يدعو إلى انتقال العالم إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك في مؤتمر بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على التنمية عقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وبموجب قرارها ٦٣/٣٠٣ الصادر في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ أيدت الجمعية العامة الوثيقة الختامية التي أقرت في المؤتمر والتي خلصت إلى أن الاستجابة إلى الأزمة المالية العالمية وفرت فرصة لتعزيز مبادرات الاقتصاد الأخضر.

٣٧ - وعملاً بالمبادرة المشتركة المتعلقة بالأزمة نسق برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً وضع إطار عمل على المدى القصير والمتوسط والطويل من جانب المنظمات الحكومية الدولية المشتركة من أجل دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ويهدف هذا الإطار إلى ضمان التعاون الوثيق بين المنظمات فيما يخص تقديم مبادراتها المتعلقة بالاقتصاد الأخضر.

٣٨ - واستناداً إلى جزء من الزخم الذي أحدثه هذا العمل قرر فريق إدارة البيئة^(٢٤) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ تشكيل فريق لإدارة المسألة لتقييم الكيفية التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تدعم بها البلدان بصورة أكثر تماسكاً فيما يخص الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ويجري إكمال نطاق اختصاص هذا العمل. وتشمل العناصر قيد النظر إعداد تقرير تقييمي وضمان التواصل المشترك والثابت بشأن التدابير اللازمة لدعم الانتقال والإسهامات في العمليات التحضيرية للمناقشات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢ (ريو + ٢٠) عن موضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٣٩ - كذلك دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إنشاء ائتلاف واسع القاعدة للاقتصاد الأخضر من أجل تعبئة المجتمع المدني والشركات دعماً للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وقد صاغ الائتلاف رسائل مفتوحة إلى قادة مجموعة العشرين بالاقتران مع قمتيهم المعقودتين في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ حاثاً إياهم على الانتقال العاجل إلى الاقتصاد الأخضر.

جيم - الخدمات الاستشارية

٤٠ - تلقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر من ٢٤ طلباً من الحكومات لدعم مبادرات الاقتصاد الأخضر في بلدانهم. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالرد على هذه الطلبات وقد أطلق بالفعل مبادرات متعلقة بالاقتصاد الأخضر في بلدان في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وغرب آسيا.

٤١ - وفي أفريقيا شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المؤتمر الوزاري الأفريقي الثالث بشأن تمويل التنمية الذي انعقد في كيغالي في أيار/مايو ٢٠٠٩. وقد أقر وزراء المالية والبيئة الأفارقة خلال المؤتمر بياناً دعوا فيه إلى إنشاء بيئة فاعلة لدعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ومتابعة النمو المنخفض الكربون. ويطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر في أفريقيا بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية. وستشمل المرحلة التجريبية ست بلدان.

٤٢ - أما في آسيا والمحيط الهادئ فقد قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن الاقتصاد الأخضر المنخفض الكربون للبلدان النامية في شرق آسيا الذي يبنى على العمليات والنتائج الختامية لمنتدى المناخ في شرق آسيا ومبادرة سول للنمو الأخضر المنخفض الكربون في شرق آسيا التي أقرتها الحكومات في شرق آسيا في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ في سول. وقد درس التقرير، الذي ركز على ستة مجالات ذات أولوية، التحديات الرئيسية والفرص والاستجابات للسياسات فيما يخص إيجاد نمو أخضر منخفض الكربون في البلدان النامية بشرق آسيا.

(٢٤) لمزيد من المعلومات عن فريق إدارة البيئة، أنظر تقرير المدير التنفيذي "التنسيق المعزز في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق إدارة البيئة: تنفيذ مذكرة التفاهم المنقحة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة" (UNEP/GCSS.XI/3).

٤٣ - وأطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مشاريع في عدة بلدان في آسيا والمحيط الهادئ. فعلى سبيل المثال قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عرضاً عاماً وتحليلاً للاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر في جمهورية كوريا لاستقاء توصيات وعبر يستفيد منها أولئك الراغبون في تعزيز خطط الاقتصاد الأخضر الوطنية. وفي الصين يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع وزارة البيئة ومؤسسات البحوث السياساتية الوطنية لتقديم سلسلة من الدراسات عن القطاعات من زاوية الاقتصاد الأخضر. وترمي هذه الدراسات إلى توفير الأسس للتقارير المستقبلية التي ستضمن توصيات بشأن السياسات فيما يخص خطة التنمية الخمسية الوطنية في الصين. وأخيراً، في إندونيسيا شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دراسة شاملة عن الفرص والتحديات في وجه الاقتصاد الأخضر ستشكل أساساً لسلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين وتتوج بتقرير عن السياسات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر لإندونيسيا.

٤٤ - وفي أوروبا قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة عن الاقتصاد الأخضر ركزت على تعزيز الزراعة العضوية في شرق أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وستدقق الدراسة في خيارات إنشاء شراكة إقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات، بالإضافة إلى إمكانية اتخاذ إجراءات مشتركة تتعلق بالزراعة العضوية، بما في ذلك جدوى وتأثير اعتماد معيار عضوي دون إقليمي. كذلك شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إجراء دراسة شاملة عن المجالات ذات الأولوية فيما يخص برامج الاقتصاد الأخضر في أذربيجان. ويهدف هذا التحليل إلى دعم عملية التنوع الاقتصادي بالاستفادة من الأولويات التي حددها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لهذا البلد. ويجري هذا التحليل بالاشتراك بين الوزارات ومؤسسات بحوث سياساته وطنية.

٤٥ - وفي غرب آسيا شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سلسلة من حلقات العمل المعنية بالاقتصاد الأخضر في البحرين وديبي والأردن والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والتي نتج عنها أن حدد ممثلو الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني القطاعات ذات الأولوية فيما يتعلق بمبادرة الاقتصاد الأخضر في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اجتماع للجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في العالم العربي، وهي هيئة فرعية لمجلس الوزراء العرب مسؤولة عن البيئة. وقد قدمت هذه اللجنة مدخلات باتجاه اعتماد خطة عمل بيئية إقليمية لعام ٢٠١٠ تحت موضوع الاقتصاد الأخضر.

٤٦ - وستستند هذه الخدمات الاستشارية إلى تجربة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع عملية مراكش، وهي عملية غير رسمية يقودها خبراء وأصحاب مصلحة متعددون. ومنذ عام ٢٠٠٣ ظلت هذه العملية تتطور وتقود السياسات وأنشطة بناء القدرات لتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين على المستويين الوطني والإقليمي. وقد أنشأت عملية مراكش فرق عمل معنية بالشراء المستدام والسياحة المستدامة والمنتجات المستدامة والمباني والإنشاءات المستدامة وأساليب الحياة المستدامة والتعليم من أجل الاستهلاك المستدام والتعاون مع أفريقيا، والتي وضعت توصيات متعلقة بالسياسات تنحاز في كثير من الحالات إلى أنشطة بناء القدرات التي ستعزز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

٤٧ - وكانت مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة فعالة أيضاً في اجتماعات التنفيذ الإقليمية الخمس التي عقدت عام ٢٠٠٩ للتحضير للدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وقد حدد المشاركون في هذه الاجتماعات أولويات لإدراجها في إطار العمل العشري لبرامج

الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتتعلق العديد من الأولويات التي جرى تحديدها بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك دعم الأجهزة الاقتصادية والشراء العام المستدام، ودمج سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في استراتيجيات التنمية الوطنية والقطاعات الرئيسية في الاقتصاد كالطاقة والزراعة وإدارة النفايات.

٤٨ - ويجري تنفيذ خدمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستشارية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر بالتنسيق الوثيق مع مبادرة الفقر والبيئة، وهي برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقدم هذه المبادرة الدعم المالي والتقني للبلدان من أجل بناء القدرات لدمج الروابط بين الفقر والبيئة في عمليات التخطيط التنموي الوطنية. وفي عام ٢٠٠٩ نشطت هذه المبادرة في ١٨ بلداً في أفريقيا وآسيا.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ٢٣٦/٦٤ الصادر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أن تنظم في عام ٢٠١٢ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لمدة ٣ أيام، وأصبح هذا المؤتمر يعرف بـ "ريو+٢٠" في إشارة إلى الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢.

وقد تضمنت الفقرة ٢٢ من القرار دعوة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولا سيما المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، لتقديم أفكار ومقترحات تعكس التجارب والعبر التي تعلموها مساهمةً منهم في عمليات التحضير. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مستعد للإسهام بالفوائد التي جناها من تجربته المتعلقة بموضوعي المؤتمر، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة. وترد تفاصيل إضافية في المرفق بهذه الورقة.

رابعاً - الاقتصاد الأخضر يستجيب للأزمة الاقتصادية

٤٩ - في عام ٢٠٠٩ أعلنت بلدان شتى عن خطوات محددة على صعيد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك الاستثمارات الخضراء في المجموعات الاقتصادية المصغرة والإنفاق المنتظم من الميزانية مع وضع سياسات وطنية لتفعيل الانتقال.

بلايين الدولارات	الإنفاق الأخضر في حزم التحفيز الاقتصادية
أفريقيا	
٠,٨	جنوب أفريقيا
آسيا والمحيط الهادئ	
٢,٥	أستراليا
٢٠٠,٨	الصين
٠,١	إندونيسيا
٣٦,٠	اليابان
٣٠,٧	جمهورية كوريا
أوروبا	
٢٤,٧	المفوضية الأوروبية
٦,١	فرنسا
١٣,٨	ألمانيا
١,٣	إيطاليا
٠,٩	النرويج
٠,٨	أسبانيا
٥,٢	المملكة المتحدة
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
٠,٨	المكسيك
أمريكا الشمالية	
٢,٨	كندا
١١٢,٨	الولايات المتحدة

المصدر: (HSBC) (آب/أغسطس ٢٠٠٩).

٥٠ - وفقاً لتحليلات اتش اس بي سي (HSBC)^(٢٥) فإن زهاء ١٥ في المائة من المبالغ المالية التحضيرية المخصصة لعام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ والتي تجاوزت ٣,١ تريليون دولار يمكن اعتبارها ذات طبيعة خضراء. وفي فرادى الدول يمكن أن يصل العنصر الأخضر من الحزم التشجيعية لما يقرب من ٨٠ في المائة. وتوجه معظم العناصر الخضراء نحو كفاءة الطاقة والطاقت المتجددة في العديد من القطاعات.

٥١ - ترد أدناه نماذج وطنية لمبادرات دعم الانتقال وتشمل معظم مناطق برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد صممت هذه النماذج لإثارة المزيد من النقاشات واستكشاف أنشطة الاقتصاد الأخضر الوطنية، وتشمل هذه المبادرات العناصر الخضراء للبرامج المالية الوطنية المحفزة والإنفاق والاستثمار الحكومي المنتظم، بالإضافة إلى الإصلاحات في أطر العمل الخاصة بالسياسات الوطنية.

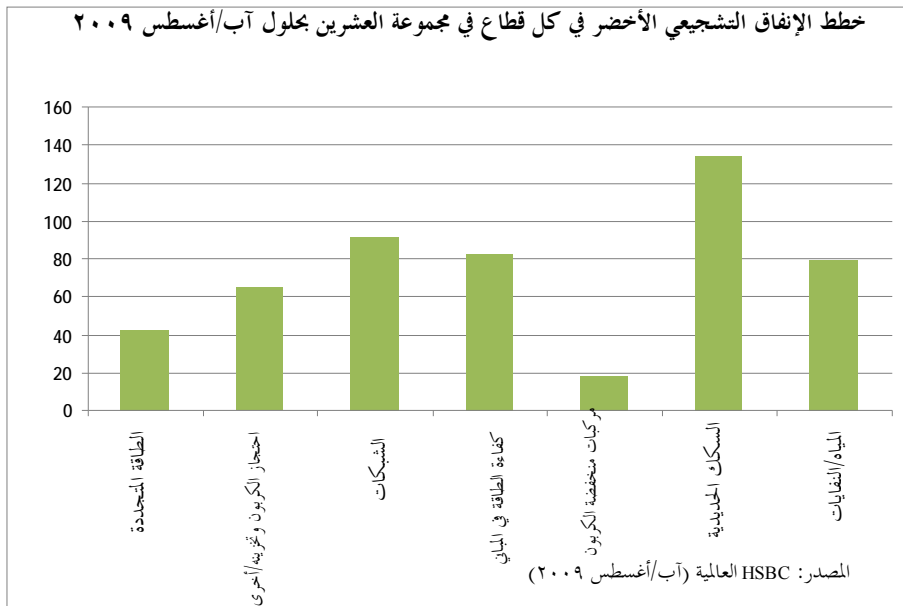
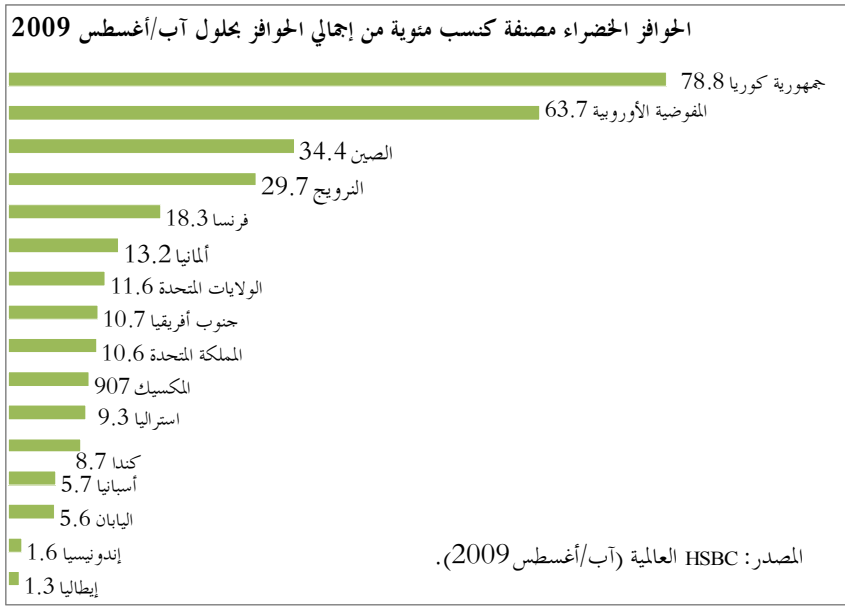
٥٢ - وعلى الرغم من أن هذه النماذج مأخوذة بصورة أولية من البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين فإن عدداً متزايداً من البلدان النامية قد عبرت عن رغبتها في تنفيذ مبادرات الاقتصاد الأخضر كما يتضح من الطلبات الخاصة بالخدمات الاستشارية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (أنظر الباب جيم من الفصل الثالث أعلاه). هذا الاهتمام والحماس المتزايد سوف يتطلب مساعدات تقنية إضافية ويتعين تكملته من خلال توفير التمويل لاستثمارات ومشاريع خضراء محددة.

٥٣ - ستحتاج هذه الاستثمارات الأولية في الاقتصاد

الأخضر إلى إكمالها بمدى واسع من التدابير السياسية والتكنولوجيات البديلة والشراكات ذات الصلة وأنشطة بناء القدرات. وتقود عملية مراكش بالفعل بعض هذه الأنشطة والشراكات على المستويين الوطني والإقليمي بين فرق العمل التابعة لها، ودعمت عملية مراكش تصميم وتنفيذ خطط عمل وطنية خاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولا سيما في البرازيل وكولومبيا والإكوادور وإندونيسيا وموريشيوس والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة، وعلى مستوى المدن، في القاهرة ومابوتو.^(٢٦)

(٢٥) يعتمد هذا الفصل بشكل كبير على البيانات المتقاة من روبرت إن وآخرون "تعافي أخضر عالمي؛ نعم ولكن في عام ٢٠١٠" (البحث العالمي التابع لأنش إس بي سي (HSBC)، لندن، آب/أغسطس ٢٠٠٩).

(٢٦) أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركز لتبادل المعلومات يضم أكثر من ٣٠ بلداً وضعت أو تضع برامج وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (أنظر <http://www.unep.fr/scp/nap/clearinghouse/>).

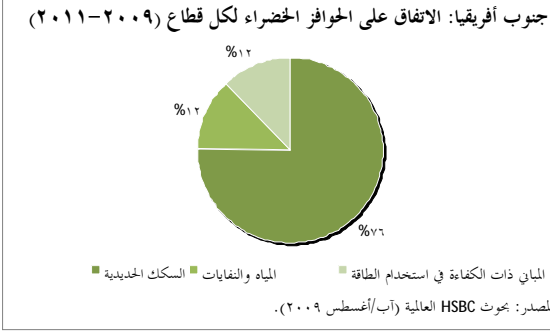


ألف - أفريقيا: جنوب أفريقيا

٥٤ - أعلنت جنوب أفريقيا عن حزمة تحفيزية مالية قدرها ٧,٥ مليون دولار في شباط/فبراير ٢٠٠٩ وذلك للفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٠. وقد خصص زهاء ١١ في المائة من الحزمة أي ما يمثل ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات ذات الصلة بالبيئة، ولا سيما السكك الحديدية والمباني ذات الكفاءة في استخدام الطاقة والمياه وإدارة النفائات.

٥٥ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أطلقت الحكومة خطة لوضع سياسات ملزمة متعلقة بالتغير المناخي موضع التطبيق في غضون ثلاث سنوات للتغلب على الزيادة في الانبعاثات بحلول الفترة من

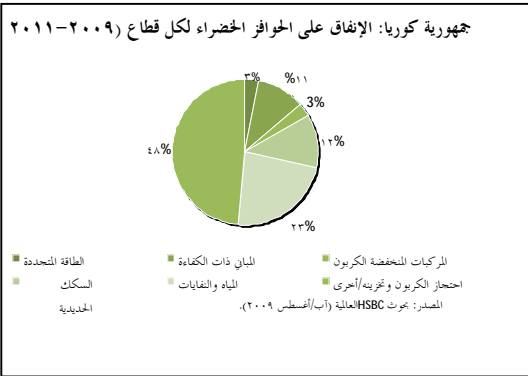
٢٠٢٠ - ٢٠٢٥. وتتضمن التدابير الواردة في الخطة إطار عمل نظامي ومالي وقانوني يُلزم بتعقب الانبعاثات والإبلاغ عنها.



٥٦ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ قدمت الحكومة ورقة خضراء عن التخطيط الاستراتيجي الوطني. وتقتصر ورقة السياسات هذه عمليات تخطيط تضع خيارات واضحة طويلة الأمد تتعلق بالطاقة، بما في ذلك تحديد أهداف تخفيض انبعاثات الاحتباس الحراري وأهداف تتعلق بشدة الطاقة في الاقتصاد عموماً. وأشارت الورقة

الخضراء إلى أنه "بما أن فهمنا لأهداف المجتمع قد أصبح أكثر وضوحاً فقد أضيفت أبعاد اجتماعية وبيئية وسياسية إلى المفهوم الاقتصادي للتنمية".^(٢٧) وستنشأ لجنة تخطيط وطنية تضم خبراء مستقلين ومفكرين استراتيجيين من أجل المساهمة في دمج البيئة في عملية التنمية وبدء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

باء - آسيا والمحيط الهادئ: جمهورية كوريا



٥٧ - أطلقت جمهورية كوريا معاهدة خضراء جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من أجل تنشيط الوظائف وإعادة انعاش الاقتصاد. وقد بلغت قيمة هذه الحزم التحفيزية - التي اشتملت على مزيج من السياسات المالية والضريبية ٣٨,١ بليون دولار خصص منها ٨٠ في المائة (٣٠,٧ بليون) أي ما يعادل ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي، للمواضيع البيئية مثل الطاقات المتجددة والمباني ذات الكفاءة في استخدام الطاقة والمركبات المنخفضة الكربون والمياه وإدارة النفايات.

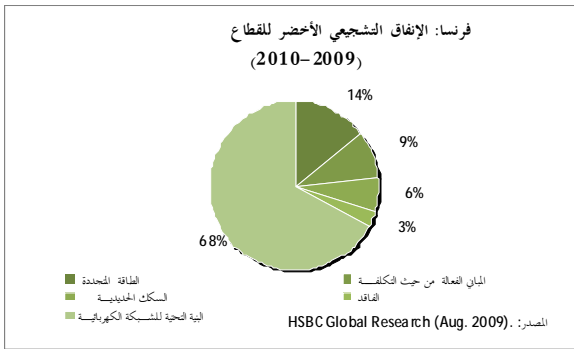
٥٨ - وبالإضافة إلى التحفيز الأخضر أعلنت الحكومة عن خطوات تهدف إلى إحداث تحول كبير على صعيد توجيه اقتصادها نحو استراتيجية طويلة الأمد للنمو الأخضر. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ اعتمدت الحكومة خطة خمسية للنمو الأخضر للفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ لتكون بمثابة خطة متوسطة الأجل بغية تنفيذ رؤية الكربون المنخفض والنمو الأخضر التي أعلن عنها في عام ٢٠٠٨. وبموجب هذه الخطة ستنفق ٨٣,٦ بليون دولار تمثل ما نسبته ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمارات

(٢٧) جنوب أفريقيا، الرئاسة، "الورقة الخضراء: التخطيط الاستراتيجي القومي" (بريتوريا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩) صفحة ٣١.

في مجالات التغير المناخي والطاقة والنقل المستدام وتطوير تكنولوجيات خضراء. وستمثل الخطة ثلاث استراتيجيات رئيسية و ١٠ توجيهات تتعلق بالسياسات و ٥٠ مشروعاً رئيسياً. وتتوقع الحكومة أن يزيد الإنفاق على الخطة قيمة الإنتاج من ٤١,٧ بليون دولار إلى ١٦٠,٣ بليون دولار خلال الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ وأن توجد وظائف في الصناعات الخضراء لما يتراوح بين ١,٥٦ مليون و ١,٨١ مليون شخص.

٥٩ - ومعيار المبادرات السياسية اضطلعت الحكومة بالعديد من الإصلاحات التنظيمية والمالية لدعم النمو الأخضر. فعلى سبيل المثال أعلنت الحكومة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ عن خيارات تتعلق بأهداف خفض الانبعاثات بصورة طوعية من شأنها خفض انبعاثات الكربون من ٢١ إلى ٣٠ في المائة بالمقارنة مع النمو المتوقع خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٢٠. وأشارت الحكومة كذلك إلى أنها تخطط لإنشاء أنظمة وطنية للإبلاغ عن المخزونات من غازات الدفيئة والتحكم في انبعاثات الكربون.

جيم - أوروبا: فرنسا



٦٠ - تمثل الاستثمارات الخضراء ١٨,٣ في المائة (٦,١ بليون دولار) من خطة الإنعاش الاقتصادي التي تبلغ قيمتها ٣٤ بليون دولار والمقرر إنفاقها خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠. كما أن المحافظة الفرنسية للإنفاق التشجيعي الأخضر تغلب عليها استثمارات الطاقة لتجديد محطات القوى القائمة، والبنية التحتية لشبكة الكهرباء، والطاقة المتجددة.

٦١ - وتوجه التدابير المناخية والبيئية المدرجة في الحزمة التشجيعية وفقاً للمجالات ذات الأولوية التي حددت عن طريق *Grenelle Environnement*، وهو إطار يهدف إلى تحديد نهج وطني جديد تجاه التنمية المستدامة ووضع خراطة طريق بيئية وطنية لصالح الإيكولوجيا، والتنمية المستدامة، وإدارة استخدام الأراضي. وقد صدر التشريع الأول المرتبط بهذا الإطار في تموز/يوليه ٢٠٠٩ ويقضي باتخاذ تدابير بيئية معززة تشمل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وإلى جانب الحزمة التشجيعية، تمثل الالتزامات التي أعلنت اعتباراً من الآن وحتى عام ٢٠٢٠ أكثر من ستمائة بليون دولار في صورة استثمارات خضراء أخرى. وقد قدرت الحكومة أن هذه الاستثمارات ستوفر أكثر من خمسمائة ألف وظيفة وتحقق دخلاً سنوياً يبلغ نحو ٣٠ بليون دولار.

٦٢ - وهناك عدد من التدابير الأخرى في مجال السياسات الخضراء يُتوقع أيضاً أن تحقق منافع للأعمال التجارية في قطاعات الاقتصاد الرئيسية، من بينها:

(أ) تحسين كفاءة الطاقة في المباني؛

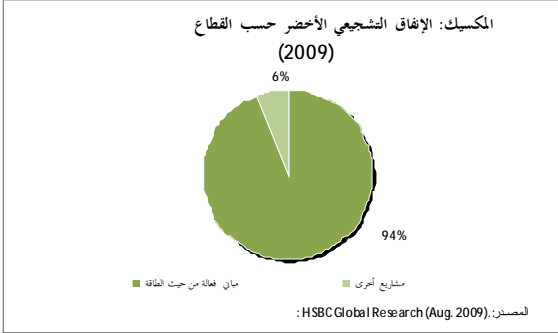
(ب) وضع سياسة عامة للنقل المستدام تعطي الأولوية لنقل البضائع بالسكك الحديدية، وتحسين النقل العام في المناطق الحضرية؛

(ج) تخفيض استهلاك الطاقة عن طريق تشجيع وتنفيذ آليات ضريبية؛

(د) تشجيع تكنولوجيات الطاقة النظيفة.

دال - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المكسيك

٦٣ - أعلنت المكسيك عن حزمة تشجيعية مالية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مع خطط لإنفاق ٧,٧ بليون دولار، وهو ما يقابل ٠,٦٧ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. وخصص ما مجموعه ٠,٨ بليون دولار (حوالي ١٠ في المائة من إجمالي الحزمة التشجيعية) للمواضيع البيئية، بما في ذلك ٠,٧٥ بليون دولار لتشجيع المباني الفعالة من حيث الطاقة.

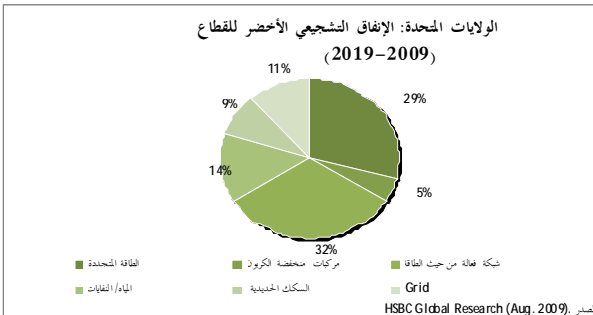


٦٤ - ومن حيث المبادرات الأوسع للسياسة العامة من أجل دعم الاقتصاد الأخضر، التزمت الحكومة بهدف طوعي لتخفيض الكربون عن طريق التعهد بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠. وأعلنت أيضاً عن خطط لوضع نظام داخلي خاص بالحد الأقصى والتداول بحلول عام ٢٠١٢، كما وضعت برنامجاً خاصاً لتغير المناخ يشمل الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. ويتضمن هذا البرنامج رؤية طويلة الأجل للجهود التي تبذل لمواجهة تغير المناخ بينما يحدد الاستثمارات على المستوى القطاعي والتي ستؤدي إلى تخفيضات في الانبعاثات. وتنشئ هذه الخطة أيضاً إطاراً لرصد التحسن وتضع مخططاً لمبادرات تخفيض الانبعاثات.

٦٥ - وتشمل التدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الاقتصاد الأخضر برنامجاً لإحلال الأجهزة، ويهدف إلى مساعدة الأسر على الاستعاضة عن الأجهزة الحالية بأجهزة جديدة أكثر فعالية من حيث الطاقة. وفي عام ٢٠٠٩، شارك أكثر من مائة ألف أسرة في هذا المشروع.

هاء - أمريكا الشمالية: الولايات المتحدة

٦٦ - أعلنت الولايات المتحدة عن حزمتين تشجيعيتين ماليتين منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. فهي تخصص ١١٢ بليون دولار (ما يقرب من ٠,٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) من مجموع ٩٧٢ بليون دولار للإنفاق الأخضر على كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وإدارة المياه والنفايات، والنقل العام والسكك الحديدية.



٦٧ - ومن حيث الاستثمارات في الميزانية الفيدرالية العادية، أعلنت الحكومة أنها تعترم إنفاق مبلغ إضافي قدره خمسة بليون دولار في عام ٢٠١٠ على سلسلة من المبادرات، بما في ذلك تقديم منح للولايات خاصة بالسكك الحديدية العالية السرعة، والصندوق الدائر الخاص بالمياه النظيفة في الولاية، والصندوق الدائر الخاص بمياه الشرب في الولاية التابعين لوكالة حماية البيئة. وتشمل خططها للميزانية أيضاً اقتراحاً بإنشاء ما تطلق عليه "اقتصاد الطاقة النظيفة" ويتضمن خطة شاملة في مجال الطاقة وتغير المناخ للاستثمار في الطاقة النظيفة، وتخفيض الاعتماد على النفط، ومواجهة أزمة المناخ العالمية، وإنشاء وظائف جديدة.

٦٨ - وكانت الحكومة تقوم أيضاً بصياغة تشريع جديد لتشجيع كفاءة الطاقة والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. ويتضمن مشروع القانون لعام ٢٠٠٩ عن الطاقة النظيفة والأمن اقتراحاً خاصاً بالحد الأقصى للكربون والتداول من أجل تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يشمل وضع حد أقصى قدره ٨٧ في المائة للانبعاثات، بما في ذلك قطاعات القوى الكهربائية والنفط والغاز والصناعات الثقيلة. ويتضمن التشريع المقترح معايير جديدة للطاقة بالنسبة لمصادر الطاقة الحالية، بالإضافة إلى تكنولوجيات جديدة. وأدرجت الحكومة تدابير لمساعدة العمال والأسر المنخفضة الدخل والمتضررة من التدابير والخطط لإجراء تحليل جديد لبرنامج تداول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

رابعاً - موجز الرئيس: بعض الرسائل الممكنة

٦٩ - مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي هو منتدى الأمم المتحدة الرفيع المستوى لسياسات البيئة، وهو يجمع بين وزراء البيئة في العالم من أجل استعراض قضايا السياسات الهامة والناشئة في ميدان البيئة. ويقدم المجلس/المنتدى المشورة والتوجيه العامين بشأن السياسات، بهدف تحقيق جملة من الأمور منها النهوض بالتعاون الدولي في ميدان البيئة. وللقيام بذلك، يدعو المجلس/المنتدى مسؤولي وكالات الأمم المتحدة، ورؤساء أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى المشاركة والتفاعل مع الوزراء في الاجتماعات، ويسعى أيضاً إلى النهوض بالمشاركة الجديدة لممثلي الجماعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص.

٧٠ - ولقد أصبح من المعمول به أن يعد رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي موجزاً للمشاورات الوزارية التي تجري في كل دورة للمجلس/المنتدى. ويوفر موجز الرئيس فرصة لوزراء البيئة لكي يعبثوا بشكل جماعي برسالة إلى منظومة الأمم المتحدة، والحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص بشأن تصورهم للمواضيع قيد المناقشة.

٧١ - وبالإضافة إلى الموجز، اقترح الرئيس على المجلس/المنتدى أن يعتمد إعلاناً وزارياً، أو بياناً، أو بلاغاً. وقد اقترحت حكومتا إندونيسيا وصربيا معاً مسودة لهذا الغرض.

٧٢ - ونظراً للروابط الواضحة بين المشاورات الوزارية والعملية المستمرة في إطار لجنة التنمية المستدامة، يود الرئيس أن يحيل الموجز إلى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة في ٢٠١٠. وبينما يعود البت في ذلك إلى الوزراء كليةً، فثمة عدد من الأسئلة المطروحة للمساعدة على تحفيز مناقشات المائدة المستديرة:

(أ) كيف يمكن تشجيع الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني؟

١' ما هي الدراسات الاقتصادية، وتقييمات السياسات، والدراسات العلمية المطلوبة لطرح المسألة ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟

٢' كيف ينبغي إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين (مثل المشرعين الوطنيين، والمدراء المحليين، ورجال الأعمال، والمجتمع المدني) في هذا الانتقال؟

٣' ما هي الآليات القطرية المطلوبة لضمان التعاون الشامل والفعال بين وزراء الحكومة؟

٤' كيف يمكن تصميم سياسات التعليم والتدريب لتزويد القوى العاملة الوطنية بالمهارات اللازمة للوظائف الخضراء؟

٥' كيف نضمن المشاركة الإيجابية في الاقتصاد الأخضر من جانب البلدان النامية والمستفيدين؟

(ب) ما هي السياسات الاقتصادية التي يحتمل أن تكون أكثر فعالية في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟

١' هل هناك دور لتحسين وضع نظام للمحاسبة خاص بالبيئة والموارد الطبيعية على المستويين الدولي والوطني؟

٢' هل يستطيع التقييم الاقتصادي والمؤشرات وأدوات صنع القرار دعم تكامل أهداف الاقتصاد الأخضر والاستهلاك المستدام وسياسات الإنتاج في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؟

٣' كيف ينبغي التصدي لعمليات الدعم الضارة (مثل تلك المتعلقة بمصايد الأسماك والوقود الأحفوري)؟

(ج) ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من السياسات الحالية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومن أنشطة بناء القدرات، ومن إدماج إدارة المواد الكيميائية في عملية التخطيط الإنمائي، وكيف يمكن ترجمة ذلك إلى خدمات استشارية وإجراءات لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟

(د) ما هي المدخلات التي تقدم للدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة والتي ستعمل على توجيه تصميم إطار عشري في المستقبل للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بحيث يشجع الاقتصاد الأخضر ويسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

(هـ) هل يتيح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل في عام ٢٠١٢ فرصة للحكومات كي توافق على الخطوات والسياسات المحددة المطلوبة لتحقيق مستقبل اقتصادي أخضر؟

التطورات الدولية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في عام ٢٠٠٩

١ - تم بحث فكرة الاقتصاد الأخضر في العديد من المنتديات الحكومية الدولية، وفي منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات والدراسات الدولية على امتداد الأثني عشر شهراً الماضية. وتناقش فيما يلي بعض المدخلات والنتائج.

ألف - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)

٢ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تنظيم مؤتمر للأمم المتحدة مدته ثلاث أيام في عام ٢٠١٢ معني بالتنمية المستدامة، والذي أصبح يعرف باسم "ريو + ٢٠" إشارة إلى الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢. وستشمل المواضيع: "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة واستتصال الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة".^(٢٨) وسيصدر المؤتمر وثيقة مركزة عن السياسات".^(٢٩)

٣ - وفي الفقرة العاشرة من ديباجة القرار، أشارت الجمعية العامة إلى أنه لا تزال هناك "تحديات أمام تحقيق أهداف الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، خاصة في سياق الأزمات العالمية الحالية، وفي الفقرة الثانية عشرة من الديباجة، أكدت من جديد أن "استتصال الفقر، وتغيير الأنماط غير المسدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الأهداف الشاملة والشروط الأساسية للتنمية المستدامة".

٤ - وفي الفقرة ٢٣، قررت الجمعية العامة إنشاء "لجنة تحضيرية في إطار لجنة التنمية المستدامة للقيام بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي ستتنص على المشاركة الكاملة والفعالة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة، وكذلك مشاركين آخرين في اللجنة".

٥ - وفي الفقرة ٢٦، طلبت إلى الأمين العام تقديم تقرير عن التقدم المحرز حتى ذلك الوقت وعن الثغرات المتبقية لتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في مجال التنمية المستدامة، وكذلك تحليل للمواضيع المذكورة أعلاه، على أن يقدم إلى اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في اجتماعها الأول.

(٢٨) الفقرة ٢٠ (أ).

(٢٩) الفقرة ٢٠ (ب).

باء - النداءات الرفيعة المستوى للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

٦ - أكد زعماء مجموعة البلدان العشرين من جديد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ التزامهم "بالتحرك نحو نمو أكثر خضرة واستدامة"^(٣٠) وأكدوا على وجه الخصوص أن "الحصول على طاقة متنوعة ويعول عليها وميسورة ونظيفة يعد أمراً حاسماً من أجل النمو المستدام"^(٣١) وطالبوا بالترشيد والإلغاء التدريجي في المدى المتوسط للدعم غير الكفء المقدم للوقود الأحفوري والذي يشجع على الإسراف في الاستهلاك، مع الاعتراف بأهمية تزويد أولئك المحتاجين لخدمات الطاقة الأساسية.

٧ - وكما جاء في بيان الرؤية المشتركة في أيار/مايو ٢٠٠٩ (موجز الرئيس) للجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة، أكد الوزراء أن الاقتصاد الأخضر يتيح مخرجاً من أزمة الأغذية، وأشاروا إلى أن "المطلوب ليس أقل من ثورة في الأفكار وثورة في التقنيات تدعمها ثورة في مجال السياسات التجارية والوصول إلى الأسواق والموارد المالية اللازمة لتنفيذها"^(٣٢) من أجل حصر اتجاهات الإنتاجية الزراعية والدخول المضطربة.

٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، وفي الاجتماع السنوي المعقود في لاكويلا، إيطاليا، أكدت مجموعة البلدان الثمانية أيضاً على ضرورة تخفيض الدعم المقدم للوقود الأحفوري والذي يشجع على استهلاك الطاقة الكثيفة الكربون بصورة مصطنعة وحذرت من أن "الاستجابة لطوارئ الأزمة الاقتصادية ينبغي ألا تتغاضى عن فرصة تسهيل الانتعاش العالمي الأخضر الذي يضع اقتصاداتنا على الطريق المؤدي إلى النمو المستدام والقوي"^(٣٣) والتزمت المجموعة بأن تتولى زمام المبادرة في الإسراع بالانتقال إلى الاقتصاد المنخفض الكربون والقائم على النمو الأخضر المستدام، وضمان قيام برامج التشجيع الضريبي "بالمساهمة بصورة كبيرة في بناء اقتصادات جديدة أكثر نظافة، تنشئ وظائف جديدة، وتحقق الانتعاش الأخضر والمستدام"^(٣٤) وكانت هذه البيانات انعكاساً للمشاعر التي أعرب عنها في اجتماعات منفصلة لوزراء البيئة والطاقة والتنمية لمجموعة البلدان الثمانية.

٩ - وطالب وزراء المالية والتخطيط الاقتصادي والبيئة الأفارقة بتهيئة "بيئة قادرة على دعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ومتابعة النمو المنخفض الكربون"^(٣٥) خلال المؤتمر الوزاري الأفريقي الثالث المعني بالتمويل من أجل التنمية، والمعقود في كيغالي في أيار/مايو ٢٠٠٩. واقترحوا أيضاً تسهيل إشراك القطاع الخاص في عملية الانتقال واعتماد تكنولوجيات نظيفة.

١٠ - وفي الإعلان بشأن النمو الأخضر الذي أصدرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، التزم الوزراء بمضاعفة جهودهم لمواصلة استراتيجيات النمو الأخضر وتشجيع

(٣٠) بيان القادة في مؤتمر قمة بيتسبيرغ، ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الديباة، الفقرة ٢٧.

(٣١) المصدر نفسه، الفقرة ٢٨.

(٣٢) E/2009/29-E/CN.17/2009/19، صفحة ٥١، الفقرة ٤.

(٣٣) إعلان بشأن القيادة الرشيدة لمستقبل مستدام، الفقرة ٣٩.

(٣٤) المرجع نفسه، الفقرة ٦٢.

(٣٥) البيان الختامي، الفقرة ٨.

الاستثمار الأخضر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وأشاروا أيضاً إلى تصميمهم على استخدام "مجموعة سياسات مناخية فعّالة وذات كفاءة"^(٣٦) وتشجيع "إصلاح السياسات الداخلية التي تهدف إلى تفادي أو إلغاء السياسات الضارة بيئياً والتي قد تعرقل النمو الأخضر، مثل سياسات الدعم"^(٣٧) وفضلاً عن هذا، دعوا المنظمة إلى "وضع استراتيجية للنمو الأخضر، كمشروع أفقي، لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام بيئياً واجتماعياً"^(٣٨)

١١ - وقد ارتبط دعم الاقتصاد الأخضر أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالحاجة إلى ضمان الاستهلاك والإنتاج المستدامين. فتنفيذاً لعملية مراكش عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين،^(٣٩) تم تعميم المسودة العامة الثالثة، التي تقترح عناصر لإطار عشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، على الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لإثراء المناقشات في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة في أيار/مايو ٢٠١٠. وتتضمن المسودة، التي تعتبر وثيقة حية، عدة أهداف محتملة تتعلق بإقامة اقتصاد أخضر، مثل الحاجة إلى مضاعفة التنمية الاقتصادية بإيجاد وظائف كريمة وزيادة الرفاه، وتشجيع العرض والطلب على المنتجات والخدمات المستدامة، وتعزيز التنمية الاجتماعية عن طريق الاستثمار المستدام في السكان والمجتمعات المحلية. وتدعم هذه الأنشطة الخاصة الهدف العام للاقتصاد الأخضر وهو تعزيز الأبعاد الاجتماعية والبيئية والثقافية للتنمية المستدامة. وأدرجت في المسودة عدة وظائف محتملة للإطار تشمل دعم الحكومات لإيجاد هيكل تمكيني للسياسات من أجل تدخيل التكاليف الاجتماعية والبيئية في الخيارات الخاصة والعامة عن طريق توليفة من السياسات التي تجمع عناصر التشجيع، والتخطيط الحضري والريفي، والاستثمارات في البنية التحتية. وبهذا العمل سيكون الإطار بمثابة "أداة تنفيذ هامة تساعد على إيجاد السياسات، وممارسات الإدارة، والاستثمارات، والتكنولوجيات، وأنشطة بناء القدرات اللازمة لبناء اقتصاد أخضر"^(٤٠).

١٢ - ومنذ عام ٢٠٠٣، استطلعت حلقات العمل الإقليمية التي نظمت في إطار عملية مراكش نوع الدعم الذي سيلزم لتحقيق التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين (وإلى اقتصاد أخضر)، بما في ذلك تصميم وتنفيذ أدوات اقتصادية ومالية. وترسل التحليلات الناتجة عن اجتماعات الخبراء هذه مباشرة إلى خمسة اجتماعات إقليمية للتنفيذ تعد المدخلات الرسمية للجنة التنمية المستدامة في دورتها

(٣٦) C/MIN(2009)5/ADD1/FINAL، الفقرة ٥.

(٣٧) المرجع نفسه، الفقرة ٦.

(٣٨) المرجع نفسه، الفقرة ٩.

(٣٩) عملية مراكش هي منهاج عالمي ومفتوح لأصحاب المصلحة العديدين يساعد على الحوار ويشجع على التعاون لدعم تنفيذ السياسات والمشاريع والاستراتيجيات الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويسهم في وضع الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الوكالتين الرائدتين مع مشاركة نشطة من جانب الحكومات، والوكالات الإنمائية، وأصحاب المصلحة الآخرين. وستعرض لجنة التنمية المستدامة اقتراح الإطار العشري أثناء دورة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (أنظر <http://www.unep.fr/scp/marrakech/>).

(٤٠) المسودة العامة الثالثة، صفحة ٧.

الثامنة عشرة، والتي ستستعرض الحواجز أمام أفضل الممارسات الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. ومن خلال التعاون النشط مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية والاقتصادية، عكفت فرقة العمل المنبثقة عن لجنة التنمية المستدامة والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على التحضير للاجتماعات الخمسة، بما في ذلك عن طريق المساهمة في إعداد التقارير الأساسية وتقديم المشورة التقنية أثناء دوراتها. وسترسل نتائج هذه الاجتماعات قبل الدورة الاستثنائية الحادية عشرة، حتى تكون هناك، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، صورة أوضح عن الأولويات والاحتياجات الإقليمية لتحقيق التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١٣ - وقد اجتمع الفريق الدولي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعني بالإدارة المستدامة للموارد ولجنته التوجيهية مرتين في عام ٢٠٠٩ لاستعراض وتخطيط العمل داخل الأفرقة العاملة الخمسة: فصل الآثار البيئية واستخدام الموارد عن النمو الاقتصادي؛ والآثار البيئية للمنتجات والمواد؛ والوقود الحيوي، والتدفقات العالمية للفلزات؛ والمياه. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وضع الفريق العامل المعني بالوقود الحيوي أول تقرير له بعنوان "نحو إنتاج واستخدام مستدامين للموارد: تقييم الوقود الحيوي"، والذي سلط الأضواء على التحديات والفرص المرتبطة بالوقود الحيوي، وقدم خيارات محددة لإدارة أكثر استدامة للموارد في هذا القطاع.

١٤ - وبمناسبة مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، والمعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في نيويورك، أكد قادة العالم على أهمية تحويل اقتصاداتهم إلى طريقٍ منخفض الانبعاثات ويتسم بالمرونة في مواجهة المناخ. وفي رسالة أقيمت أمام مؤتمر القمة، أكد الأمين العام أن خضرة الاقتصاد ومرونته في مواجهه للمناخ تعتبران على نطاق واسع وسائل حيوية لاستعادة نمو الوظائف، وتخفيض الفقر وعدم التكافؤ المستمرين، وتحقيق اقتصادٍ أكثر استدامة.

١٥ - وبالمثل، أشار المشاركون في منتدى الاقتصادات الرئيسية المعني بالطاقة والمناخ والمعقود في لاكويلا، إيطاليا، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، إلى أن "الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون يعد فرصةً لتشجيع النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة"^(٤١). وفي الوقت نفسه، قرر زعماء الحكومات في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالمناخ، والمعقود في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وضع إطارٍ عالمي للخدمات المناخية "لتعزيز إيجاد تنبؤات وخدمات مناخية قائمة على العلم، وتوافرها، وتقديمها، واستخدامها"^(٤٢) بهدف تحسين التخطيط والاستثمار في قطاعات حيوية للاقتصادات الوطنية وسبل المعيشة، ضمن أمورٍ أخرى.

١٦ - وفي الدورة التاسعة المستأنفة للفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو، والدورة السابعة المستأنفة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، المعقودة في برشلونة، إسبانيا، في الفترة من ٢ - ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أكد الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

(٤١) إعلان القادة، صفحة ١.

(٤٢) الإعلان الرفيع المستوى، الفقرة ١ من المنطوق.

تغير المناخ أن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية "بحاجة إلى وضع الأساس لإطار قانوني وسياسي لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد أخضر عالمي والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ".^(٤٣) وأشار أيضاً إلى أن "أحد الاحتمالات التي تدرج في نتائج كوبنهاجن تتمثل في إنشاء آلية للتكنولوجيا تعزز النمو الأخضر والمرونة في مواجهة المناخ للبلدان النامية".^(٤٤)

١٧ - وقد سلطت الأضواء أيضاً على الدور الأساسي للتكنولوجيا في مواجهة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة في البيان الختامي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في نيودلهي عن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ: تطوير ونقل التكنولوجيا. فقد أشارت الحكومات إلى أن "هناك حاجة ملحة لتعجيل بالانتشار العالمي للتكنولوجيات السليمة بيئياً والملائمة للمناخ على نطاق واسع وتقليص الفترة الزمنية الفاصلة بين التطوير الأولي والنقل والانتشار، خاصة في البلدان النامية".^(٤٥) وأشاروا أيضاً إلى ضرورة زيادة الاستثمارات في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وتخفيض تكاليفها، وسرعة انتشارها في البلدان النامية، بالإضافة إلى إعداد تقدير مرحلي، وتقييم، وتوجيهات قائمة على الخبرة بشأن التكنولوجيات الجديدة والناشئة.

١٨ - ورددت الحكومات هذه الحاجة إلى زيادة التركيز على تغير المناخ ومخصصاته المالية في الاجتماع الثالث لتجديد الخامس لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، المعقود في باريس يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفضلاً عن هذا، تشير الوثيقة البرنامجية المنقحة لتجديد الخامس لموارد الصندوق والتي أعدتها أمانة المرفق إلى أنه "قد تم تصميم استراتيجية التخفيف من آثار تغير المناخ للمساعدة على توجيه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال نحو طريق التنمية المنخفضة الكربون".^(٤٦)

(٤٣) تنفيذ كوبنهاجن: إدارة الأعمال والإدارة الإقليمية في عالم حديد منخفض الكربون. جماعة المناخ، برشلونة، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، صفحة ٢.

(٤٤) المرجع نفسه، صفحة ٣.

(٤٥) بيان نيودلهي عن التعاون العالمي بشأن تكنولوجيا المناخ، الفقرة ٣.

(٤٦) GEF/R.5/19/Rev.1، الفقرة ٣٨.